مرسوم اتحادي رقم (21) لسنة 2017
بالتصديق على اتفاقية تسليم المجرمين بين حكومة الدولة وحكومة الجمهورية الإيطالية

نحن خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972، بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وبناءً على ما عرضه وزير العدل، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى

صودق على اتفاقية تسليم المجرمين بين حكومة الدولة وحكومة الجمهورية الإيطالية، والتي تم التوقيع عليها في أبوظبي بتاريخ 16 سبتمبر 2015، والمرفق نصوصها.

المادة الثانية

على وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدر عنا في قصر الرئاسة بأبوظبي:
بتاريخ: 7 / جمادى الآخرة / 1438 هـ
الموافق: 6 / مارس / 2017م

اتفاقية

تسليم المجرمين

بين

حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

و

حكومة الجمهورية الايطالية

حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة الجمهورية الايطالية ويشار إليهما في ما يلي بالطرفين.

رغبة في تعزيز تعاون قضائي فعال بين بلديهما بقصد منع الجريمة على أسس من الاحترام للسيادة والمساواة والمصلحة المتبادلة.

أخذا بعين الاعتبار أن هذا الغرض يجوز أن يتحقق بإبرام اتفاقية ثنائية تنشئ عملا مشتركا في مسائل التسليم.

اتفقا على ما يأتي:

المادة ١

الالتزام بالتسليم

يتعهد كل طرف وفقا لأحكام هذه الاتفاقية، وبناء على طلب الطرف الطالب أن يسلم للآخر أي شخص في أراضيه يكون مطلوبا للطرف الطالب بغرض اتخاذ إجراءات جنائية أو تنفيذ حكم قضائي نهائي مقيد للحرية الشخصية صدر ضد ذلك الشخص.

المادة ٢

الجرائم القابلة للتسليم

١. لأغراض هذه الاتفاقية يمنح التسليم إذا :-

أ. طلب التسليم لتنفيذ إجراءات جنائية وأن الجريمة معاقب عليها وفقا لقوانين كلا الطرفين بالسجن لسنة واحدة على الأقل.

ب. طلب التسليم لتنفيذ عقوبة نهائية بالسجن أو أي تدبير مقيد للحرية الشخصية عن جريمة معاقب عليها بموجب قوانين الطرفين عند تقديم الطلب وأن مدة العقوبة والتدبير المقيد للحرية المتبقي قضاؤهما ستة (٦) أشهر على الأقل.

٢. لتقرير ما إذا كان التقيد بالبند ١ من هذه المادة، أن الفعل يشكل جريمة وفقا لقوانين الطرفين ولا يهم ما إذا كانت قوانين كلا الطرفين تصنف الفعل ضمن ذات الفئة من الجريمة أو تسميها بذات المصطلح.

٣. بالنسبة للجرائم ذات الصلة بالضرائب والرسوم الجمركية وتبادل النقد الأجنبي، لا يرفض التسليم فقط بسبب أن قوانين الطرف المطلوب إليه لا تفرض ذات النوع من الضرائب

أو الرسوم أو لا تتضمن ذات النوع من الأحكام في ما يتعلق بالضرائب أو الرسوم أو الجمارك وتبادل النقد الأجنبي كما هو الحال في قوانين الطرف الطالب.

٤. يمنح التسليم أيضا إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم قد ارتكبت خارج أراضي الطرف الطالب شريطة أن قوانينه تسمح بالمقاضاة عن الجريمة ذات الطبيعة المماثلة المرتكبة خارج أراضيه.

٥. إذا تعلق طلب التسليم بجريمة أو أكثر يشكل كل منها جريمة وفقا لقوانين الطرفين شريطة أن واحدة منها تفي بالشروط المنصوص عليها في البندين ١ و ٢ من هذه المادة فيجوز للطرف المطلوب إليه منح التسليم عن جميع هذه الجرائم.

المادة ٣
أسباب إلزامية للتسليم

لا يمنح التسليم إذا :-

أ. كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم جريمة ذات طبيعة سياسية. في تطبيق أحكام هذه الاتفاقية لا تعتبر الجرائم التالية كجرائم سياسية:-

١. بالنسبة لدولة الامارات العربية المتحدة الاعتداء على رئيس الدولة أو نائبه أو رئيس الحكومة أو أي فرد في عائلاتهم أو أي عضو في المجلس الأعلى للإتحاد أو أي فرد في عائلته.

٢. بالنسبة للجمهورية الايطالية القتل أو أي جريمة أخرى ضد حياة والسلامة البدنية أو حرية رئيس الدولة أو الحكومة أو أي عضو في عائلته.

٣. الجرائم الارهابية.

٤. أي جريمة أخرى لا تعد كجريمة سياسية بموجب اتفاقية دولية، معاهدة أو اتفاق يكون لكلا الطرفين عضوية فيها.

ب. كان لدى الطرف المطلوب إليه أسبابا جوهرية تدعو للاعتقاد أن طلب التسليم قد قدم بغرض مقاضاة أو معاقبة الشخص المطلوب بسبب العرق أو الجنس أو الديانة أو الحالة الاجتماعية أو الجنسية أو المعتقدات السياسية أو أن وضع ذلك الشخص يجوز أن يتضرر لأي من تلك الأسباب في إجراءات جنائية.

ج. كان الطرف الطالب يعاقب على الجريمة المطلوب من أجلها التسليم بعقوبة تحظرها قوانين الطرف المطلوب إليه.

د. إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم يعاقب عليها بالإعدام بموجب قوانين الطرف الطالب ولا يعاقب عليها بعقوبة الإعدام بموجب قوانين الطرف المطلوب إليه ، على الطرف المطلوب إليه رفض منح التسليم مالم توقع عقوبة الاعدام على الشخص المطلوب، أو إذا وقعت يتعهد الطرف الطالب بعدم تنفيذها. إذا قبل الطرف المطلوب إليه بموجب شروط هذا البند فعليه التقيد بتلك الشروط.

ه. كان لدى الطرف المطلوب إليه أسبابا جوهرية تدعو للاعتقاد أن الشخص المطلوب قد تعرض أو قد يتعرض لدى الطرف الطالب للتعذيب أو معاملة قاسية أو غير إنسانية أو حاطة بالكرامة لإجراءات لا تكفل احترام حقوق الدفاع الأساسية.

و. صدر حكم الطرف الطالب غيابيا وأن الشخص المدان لم يخطر على نحو كاف بالمحاكمة أو لم تتاح له الفرصة بترتيب دفاعه/دفاعها ولم تتاح له الفرصة لإعادة المحاكمة في غيابه/غيابها.

ز. تمت محاكمة الشخص المطلوب من قبل وصدر ضده حكم نهائي بواسطة السلطة المختصة لدى الطرف المطلوب إليه في ما يتعلق بالجريمة المطلوب من أجلها التسليم.

ح. تقادمت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم وانقضت العقوبة نتيجة للتقادم وفقا لقانون الطرف الطالب أو المطلوب إليه.

ط. شكلت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم جريمة عسكرية فقط بموجب قوانين الطرف المطلوب إليه.

ي. منح الشخص المطلوب حق اللجوء السياسي لدى الطرف المطلوب إليه.

ك. كان من رأي الطرف المطلوب إليه أن من شأن منح التسليم المساس بسيادة أو أمن أو النظام العام أو مصالح ضرورية أخرى للطرف المطلوب إليه أو نشوء ظروف تتعارض مع المبادئ الأساسية لقانونها الداخلي.

المادة ٤
أسباب اختيارية للرفض

يجوز رفض التسليم في أي من الحالات التالية إذا:-

أ. كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم خاضعة لاختصاص الطرف المطلوب إليه وفقا لقانونه الداخلي، وأن الشخص المطلوب قد تم مقاضاته أو سيقاضى بواسطة السلطات المختصة لدى ذلك الطرف عن ذات الجريمة المطلوب من أجلها التسليم.

ب. أخذ الطرف المطلوب إليه في الاعتبار خطورة الجريمة ومصالح الطرف الطالب في الاعتبار وأن من شأن ذلك ما يتعارض مع اعتبارات إنسانية بالنظر إلى السن والحالة الصحية.

المادة ٥
تسليم المواطنين

١. يجوز لكل طرف تسليم مواطنيه للطرف الآخر إذا سمح قانونه الوطني بذلك.

٢. في حالة رفض التسليم على الطرف المطلوب إليه إحالة الدعوى إلى سلطاته المختصة لاتخاذ الإجراءات الجنائية بموجب قانونه الوطني بناءا على طلب الطرف الطالب ولهذا الغرض على الطرف الطالب موافاة الطرف المطلوب اليه بالمستندات والأدلة المتعلقة بالدعوى. وإفادة الطرف الطالب بأي إجراءات متخذة في هذا الشأن بناء على طلبه.

المادة ٦
السلطات المركزية

١. على كل طرف تعيين سلطة مركزية لغرض تطبيق هذه الاتفاقية.

٢. السلطات المركزية المعنية هي:

- بالنسبة لدولة الامارات العربية المتحدة هي وزارة العدل.
- بالنسبة للجمهورية الايطالية السلطة المركزية هي وزارة العدل.

٣. في حالة تغيير أي طرف لسلطته المركزية، عليه إخطار الطرف الآخر خطيا بالتغيير عبر القنوات الدبلوماسية.

المادة ٧

تقديم طلب التسليم

١. يكون طلب التسليم خطيا ويرسل من السلطة المركزية لأي طرف الى السلطة المركزية للطرف الآخر عبر القنوات الدبلوماسية و يشتمل على المستندات والمعلومات:-

أ. أسم السلطة الطالبة.

ب. الاسم الكامل للشخص المطلوب تسليمه، تفاصيل جنسيته/جنسيتها مكان سكنه أو موقعه ووصفه إذا كان ذلك متاحا، هيئته/هيئتها، صور فوتوغرافية، بصمات الاصابع وأي تفاصيل أخرى تمكن من التحري عن هوية ذلك الشخص.

ج. بيان بوقائع الدعوى اساس طلب التسليم و تحديد على نحو اكثر دقه زمان ومكان الفعل المعاقب عليه جنائيا وبيان بوصف الجريمة.

د. نسخة مصدقة عن نص أو نصوص أي أحكام لأي قانون يصنف الافعال المرتكبة كجرائم ويشتمل على معلومات عن أي عقوبات منصوص عليها لارتكابها.

ه. نسخة مصدقة عن نص أي أحكام في قانون متعلق بمدة التقادم.

و. نسخة عن أمر القبض الصادر عن سلطة مختصة لدى الطرف الطالب في حالة طلب التسليم للمقاضاة.

ز. نسخة عن الحكم و امر تنفيذ العقوبة بما في ذلك العقوبة الموقعة وما تبقى منها لقضائها.

٢. إذا كان طلب التسليم لتنفيذ حكم صدر غيابيا لدى الطرف الطالب، يضمن الطرف الطالب الحق في إعادة المحاكمة وفقا للتشريع النافذ.

٣. تحرر أي مستندات لأغراض هذه الاتفاقية بلغة الطرف الطالب وترفق بترجمة الى لغة الطرف المطلوب إليه أو باللغة الانجليزية.

٤. لا يلزم طلبات التسليم وجميع المستندات المرفقة و أي مستندات قدمت استجابة لذلك الطلب والمختومة بواسطة السلطة المركزية المختصة للطرف المرسل بما في ذلك الترجمة من أي تصديق أو توثيق.

المادة ٨

معلومات إضافية

١. إذا كانت المعلومات المقدمة من الطرف الطالب دعما لطلب التسليم غير كافية لتمكين الطرف المطلوب إليه من اتخاذ قرار بشأن ذلك، فعليه طلب معلومات إضافية تقدم خلال خمسة وأربعون (٤٥) يوما.

٢. في حالة العجز عن إرسال المعلومات الإضافية خلال المدة المحددة في البند ١ من هذه المادة يعد ذلك بمثابة التخلي عن طلب التسليم ومع ذلك لا يمنع ذلك الطرف الطالب من تقديم طلب جديد لتسليم نفس الشخص عن ذات الجريمة.

المادة ٩

القرار

١. على الطرف المطلوب إليها التقرير في طلب التسليم وفقا للإجراءات المنصوص عليها في قانونه الوطني. وإخطار الطرف الطالب بقراره من غير إبطاء.

٢. إذا رفض الطرف المطلوب إليه طلب التسليم كليا أو جزئيا فعليه إخطار الطرف الطالب بأسباب الرفض.

المادة ١٠

مبدأ تخصيص التسليم

١. لا يقاضى الشخص المطلوب وفقا لهذه الاتفاقية أو يحاكم أو يوقف لغرض تنفيذ حكم لدى الطرف الطالب أو يتعرض لإجراء مقيد لحريته الشخصية عن أي جريمة ارتكبت قبل تسليمه مختلفة عن تلك التي منح من أجلها التسليم ما لم:

أ) يغادر الشخص المسلم أراضي الطرف الطالب ثم عاد إليها طواعية.

ب) يغادر الشخص المسلم أراضي الطرف الطالب خلال خمسة وأربعون (٤٥) يوما بعد أن أتيحت له الفرصة في ذلك. ومع ذلك لا تعد تلك الفترة الزمنية التي يعجز فيها الشخص المذكور عن مغادرة أراضي الطرف الطالب لأسباب خارجة عن إرادته / إرادتها من تلك المدة المحددة.

ج) يوافق الطرف المطلوب إليه على التسليم، وفي هذه الحالة وبناء على طلب محدد من الطرف الطالب يجوز للطرف المطلوب إليه أن يوافق على مقاضاة الشخص المسلم أو تنفيذ عقوبة ضده/ضدها عن جريمة مختلفة عن تلك المقدم الطلب بشأنها، وفقا للشروط والقيود المبينة في هذه الاتفاقية في هذا الشأن:

١) يجوز للطرف المطلوب إليه الطلب إلى الطرف الطالب إرسال المستندات والمعلومات المشار إليها في المادة ٧.

٢) يجوز توقيف الشخص المسلم بواسطة الطرف الطالب انتظارا للقرار بشأن الطلب المقدم لمدة أقصاها ستون (٦٠) يوما بعد إرسال طلب التسليم، بشرط أن يكون ذلك مسموحا به بواسطة الطرف الطالب.

٢) باستثناء ما هو منصوص عليه في البند ج أعلاه يجوز للطرف الطالب اتخاذ أي تدبير بموجب قوانينه الوطنية لقطع مدة التقادم.

٣) إذا تعدل التصنيف القانوني للجريمة موضوع الاتهام أثناء الإجراءات، يجوز مقاضاة الشخص المسلم ومحاكمته عن الجريمة المختلفة تسميتها شريطة أن يكون التسليم مسموحا به أيضا بموجب هذه الاتفاقية عن هذه الجريمة الجديدة.

المادة ١١

إعادة التسليم إلى طرف ثالث

باستثناء ما هو منصوص عليه في الحالات المبينة في البند ١١(أ)،(ب) من المادة ١٠ لا يجوز للطرف الطالب تسليم الشخص الذي سلم إليه إلى طرف ثالث دون موافقة الطرف المطلوب إليه على تسليم الشخص المطلوب تسليمه إلى طرف ثالث عن جرائم ارتكبت قبل التسليم. يجوز للطرف المطلوب إليه طلب تقديم المستندات والمعلومات المشار إليها في المادة ٧.

المادة ١٢

القبض الاحتياطي

١. في حالة الاستعجال يجوز للطرف الطالب أن يطلب القبض الاحتياطي على الشخص المطلوب تسليمه عند تقديم طلب التسليم. يكون طلب القبض الاحتياطي خطيا عبر السلطات المركزية المعنية وفقا للمادة ٦ من هذه الاتفاقية أو عن طريق المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول) أو قنوات أخرى يتفق عليها الطرفان.

٢. يشتمل طلب القبض الاحتياطي على المعلومات المبينة في المادة ٧ البند ١ في هذه الاتفاقية والإشارة إلى الرغبة في تقديم طلب رسمي بالتسليم، يجوز للطرف المطلوب إليه طلب معلومات إضافية وفقا للمادة ٨.

٣. بمجرد استلام طلب القبض الاحتياطي على الطرف المطلوب إليه اتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان توقيف الشخص المطلوب وإخطار الطرف الطالب. من غير إبطاء بنتيجة طلبه.

٤. يصبح القبض الاحتياطي وأي إجراء قسري يجوز اتخاذه غير نافذ إذا لم تستلم السلطة المركزية لدى الطرف المطلوب إليه خلال خمسة وأربعون (٤٥) يوما طلبا رسميا بالتسليم بعد القبض على الشخص المطلوب. و بناءا على طلب مسبب من الطرف الطالب يجوز تمديد ذلك المدى الزمني لخمسة عشرة (١٥) يوما.

٥. لا يمنع طلب القبض الاحتياطي غير النافذ وفقا للبند ٤ من هذه المادة من تسليم الشخص المطلوب إذا استلم لاحقا الطرف المطلوب إليه طلبا رسميا بالتسليم وفقا للشروط والقيود المبينة في هذه الاتفاقية.

المادة ١٣

تداخل الطلبات

إذا استلم الطرف المطلوب إليه من الطرف الطالب ودولة واحدة أو أكثر طلبات تسليم لنفس الشخص عن ذات الجريمة أو جرائم مختلفة فعلى الطرف المطلوب إليه أن يقرر إلى أي دولة يسلم الشخص المطلوب أخذا بالاعتبار جميع الظروف ذات صلة وبخاصة:.

أ) ما إذا كانت الطلبات قد قدمت وفقا لاتفاقية.

ب) خطورة الجرائم المختلفة.

ج) مكان وزمان ارتكاب الجريمة.

د) جنسية والمكان الاعتيادي لإقامة الشخص المطلوب.

ه) التواريخ المعنية بتقديم الطلبات.

المادة ١٤

تسليم الشخص

١. إذا منح الطرف المطلوب إليه التسليم، يتفق الطرفان من غير إبطاء على زمان ومكان وأي مسائل أخرى ذات صلة متعلقة بتسليم الشخص المطلوب. يجب كذلك إخطار الطرف الطالب بالمدى الزمني الذي قضاه الشخص المطلوب موقوفا لأغراض التسليم.

٢. يكون المدى الزمني لتسليم الشخص المطلوب ثلاثون (٣٠) يوما من تاريخ إخطار الطرف الطالب بأن التسليم قد منح.

٣. إذا لم يستلم الطرف الطالب الشخص المطلوب تسليمه خلال المدى الزمني المبين في البند ٢ من هذه المادة فعلى الطرف المطلوب إليه الإفراج عن الشخص المطلوب - من غير إبطاء - ويجوز له رفض طلب جديد بالتسليم مقدم من الطرف الطالب للشخص عن ذات الجريمة باستثناء ما هو منصوص عليه في البند ٤ من هذه المادة.

٤. إذا عجز أي طرف عن تسلم أو تسليم الشخص المطلوب تسليمه خلال المدة المتفق عليها لأسباب خارجة عن إرادته فعلى الطرف المعني إخطار الطرف الآخر وعليهما الاتفاق معا على تاريخ جديد للتسليم و تطبيق الأحكام المشار إليها في البند ٣ من هذه المادة.

٥. إذا فر الشخص المطلوب تسليمه إلى الطرف المطلوب إليه قبل إكمال الإجراءات الجنائية أو قضاء المحكومية لدى الطرف الطالب، يجوز تسليم ذلك الشخص بناء على طلب تسليم جديد يقدمه الطرف الطالب. لا يحتاج الطرف الطالب لتقديم المستندات المنصوص عليها في المادة ٧ من هذه الاتفاقية.

٦. تحسب مدة التوقيف حتى ولو كانت إقامة جبرية بين تاريخ القبض وتاريخ التسليم لأغراض التوقيف ما قبل المحاكمة ضمن الإجراءات الجنائية أو العقوبة التي ستوقع في الحالات المنصوص عليها في المادة ٢ البند ١.

المادة ١٥

التسليم المؤجل والمؤقت

١. إذا كان الشخص قيد المقاضاة يقضي عقوبة لدى الطرف المطلوب إليه عن جريمة غير تلك المطلوب من أجلها التسليم، يجوز للطرف المطلوب إليه بعد أن قرر منح التسليم تأجيل التسليم إلى حين الانتهاء من الإجراءات الجنائية أو إكمال تنفيذ العقوبة على الطرف المطلوب إليه إخطار الطرف الطالب بذلك التأجيل.

٢. ومع ذلك بناء على طلب من الطرف الطالب يجوز للطرف المطلوب إليه وفقا لقانونه الوطني التسليم المؤقت للشخص المطلوب إلى الطرف الطالب لأجل تمكينه من تنفيذ الإجراءات

٣. الجنائية الجارية والاتفاق معا على زمان وطريقة التسليم المؤقت، يوقف الشخص المسلم أثناء وجوده في أراضي الطرف الطالب ويعاد إلى الطرف المطلوب إليه وفقا للتاريخ المتفق عليه وتحسب مدة التوقيف لأغراض قضاء العقوبة لدى الطرف المطلوب إليه.

٤. بالإضافة إلى الحالة المنصوص عليها في البند ١ من هذه المادة يجوز تأجيل التسليم إذا كان من شأن النقل أن يسبب خطرا على الشخص المنقول في ضوء حالته \ حالتها الصحية أو تفاقم تلك الحالة، لهذه الغاية يكون من الضروري أن يقدم الطرف المطلوب إليه إلى الطرف الطالب تقريرا طبيا مفصلا من إحدى مؤسساته الصحية العامة.

المادة ١٦

إجراءات مبسطة للتسليم

١. إذا وافق الشخص المطلوب تسليمه على التسليم يجوز منح التسليم فقط على أساس طلب القبض الاحتياطي دون ضرورة إلى تقديم المستندات المشار إليها في المادة ٧ من هذه الاتفاقية. ومع ذلك يجوز للطرف المطلوب إليه طلب أي معلومات إضافية يراها ضرورية لمنح التسليم.

٢. يكون الإقرار بالموافقة من الشخص المطلوب تسليمه صحيحا إذا قدم بمساعدة ومشورة قانونية أمام سلطة مختصة لدى الطرف المطلوب إليه والتي عليها التزاما بإخطار الشخص المطلوب بحقه / حقها الإستفادة من الإجراء الرسمي للتسليم المكفول في مبدأ تخصيص التسليم وعدم الرجوع عن ذلك الإقرار.

٣. يدون الإقرار في محضر قانوني يثبت فيه صحة الشروط التي قام عليها ذلك الإقرار.

المادة ١٧

تسليم الأشياء

١. بناء على طلب الطرف الطالب على الطرف المطلوب إليه تقيدا بقانونه الوطني ضبط الأشياء التي وجدت في أراضيه تحت تصرف الشخص المطلوب. تسلم تلك الأشياء إلى الطرف الطالب عند منح التسليم لأغراض هذه المادة. تكون الأشياء التالية عرضة للضبط والتسليم اللاحق للطرف الطالب:

(أ) الأشياء المستخدمة في ارتكاب الجريمة أو أي أشياء أخرى أو أدوات يجوز أن تفيد كأدلة.

(ب) الأشياء الناتجة عن الجريمة التي وجدت تحت تصرف الشخص المطلوب أو كشف عنها مؤخرا.

٢. تسلم أي من الأشياء المشار إليها في البند (١) من هذه المادة حتى وإن منح التسليم من قبل ولم ينفذ بسبب موت أو اختفاء أو فرار الشخص المطلوب.

٣. يجوز للطرف المطلوب إليه بغرض السير في أي إجراءات جنائية لم يفصل فيها بعد، تأجيل تسليم الأشياء المذكورة إلى حين الانتهاء من تلك الإجراءات أو تسليمها مؤقتا شريطة تعهد الطرف الطالب بإعادتها.

٤. لا يخل تسليم الأشياء المشار إليها في هذه المادة بأي حقوق شرعية أو مصالح للطرف المطلوب إليه أو الغير . إذا وجدت تلك الحقوق أو المصالح فعلى الطرف الطالب إعادتها دون مقابل إلى الطرف المطلوب إليه أو الغير بأسرع ما يمكن بعد الانتهاء من الإجراءات.

المادة ١٨

النقل بالعبور

١. يجوز لأي طرف السماح بالنقل بالعبور عبر أراضيه للشخص المطلوب إلى دولة أخرى بواسطة دولة ثالثة وفقا لأحكام هذه الاتفاقية ما لم تمنع ذلك أسباب تتعلق بالمصلحة العامة.

٢. على الطرف طالب النقل بالعبور تقديم لدولة النقل بالعبور عبر السلطات المركزية أو بصفة خاصة في الحالات العاجلة عبر المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول) طلبا

يشتمل على البيانات الشخصية للشخص المطلوب عبوره وبيان موجز بوقائع الدعوى. ويكون طلب النقل بالعبور مصحوبا بنسخة عن المستند المانح للتسليم.

٢. على دولة النقل بالعبور توقيف الشخص المنقول بالعبور أثناء وجود ذلك الشخص في أراضيها.

٤. لا يتطلب النقل بالعبور إذنا عند استخدام النقل الجوي دون هبوط مجدول في أراضي دولة النقل بالعبور. إذا حدث هبوط غير مجدول في أراضي الدولة المذكورة، على الدولة طالبة النقل بالعبور إخطار دولة النقل بالعبور من غير إبطاء. وعلى الأخيرة توقيف الشخص المطلوب نقله لثمانية وأربعين (٤٨) ساعة كحد أقصى انتظارا لاستلام طلب النقل بالعبور المنصوص عليه في البند ٢ من هذه المادة.

المادة ١٩

النفقات

١. يتخذ الطرف المطلوب إليه جميع الترتيبات الضرورية ذات الصلة بالإجراء المتعلق بطلب التسليم وتتحمل النفقات المتصلة بذلك.

٢. يتحمل الطرف المطلوب إليه النفقات المتكبدة في أراضيه بشأن القبض على الشخص المطلوب وإعاشته أثناء توقيفه إلى حين تسليمه فضلا عن النفقات المصاحبة لضبط وحفظ الأشياء المشار إليها في المادة ١٢.

٣. إذا تبين أن نفقات استثنائية يجوز أن تتكبد كنتيجة لطلب التسليم تتشاور السلطتان مع بعضهما البعض بالنظر إلى تقرير كيفية الوفاء بهذه النفقات.

٤. يتحمل الطرف الطالب النفقات المتكبدة بشأن المواصلات وترحيل الشخص المطلوب تسليمه وأي أشياء تم ضبطها لدى الطرف المطلوب إليه إلى الطرف الطالب فضلا عن نفقات النقل بالعبور المشار إليها في المادة ١٨.

المادة ٢٠

معلومات لاحقة

على الطرف الطالب بناء على طلب من الطرف المطلوب إليه من غير إبطاء - موافاة الطرف المطلوب إليه بمعلومات حول الإجراءات أو تنفيذ العقوبة الموقعة على الشخص المسلم أو معلومات بشأن تسليم الشخص المذكور إلى طرف ثالث.

المادة ٢١

العلاقة بالاتفاقيات الأخرى

لا تمنع هذه الاتفاقية الطرفان من التعاون مع بعضهما البعض بشأن التسليم وفقا لاتفاقيات أخرى يكون لكلا الطرفين عضوية فيها.

المادة ٢٢

السرية

١. يوافق الطرفان على الاحتفاظ بالمستندات وأي معلومات استخدمت في إجراء التسليم فضلا عن أي معلومات ذات صلة بالتسليم تم الحصول عليها بعد تسليم الشخص المسلم.

٢. يتعهد الطرفان باحترام وحفظ السرية أو سرية المستندات أو أي معلومات استلمت من أو أعطيت للطرف الآخر إذا كان هناك طلبا صريحا للقيام بذلك من الطرف المعني.

المادة ٢٣

تسوية المنازعات

يسوى أي نزاع ينشأ عن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية بالتشاور عبر القنوات الدبلوماسية.

المادة ٢٤

التصديق والنفاذ والتعديل والإنهاء

١. تخضع هذه الاتفاقية للتصديق ، ويتم تبادل وثائق التصديق.
٢. تسري هذه الاتفاقية في اليوم الثلاثين (٣٠) بعد تاريخ تبادل وثائق التصديق .
٣. يجوز تعديل هذه الاتفاقية بموافقة الطرفين وتطبق أحكام هذه المادة على ذلك .
٤. يجوز لأي طرف إنهاء هذه الاتفاقية بإخطار خطي عبر القنوات الدبلوماسية في أي وقت . يسري الإنهاء بعد ستة (٦) أشهر بعد تاريخ إعطاء الإخطار. ومع ذلك فإن الإجراءات التي بدأت من قبل الإخطار تظل محكومة بهذه الاتفاقية حتى انهائها .
٥. تطبق هذه الاتفاقية على أي طلب قدم بعد سريانها حتى وإن كانت الجرائم ذات الصلة قد ارتكبت قبل ذلك.

إشهادا بذلك فان الموقعين أدناه المفوضين حسب الأصول من حكومتيهما المعنيتين وقعا هذه الاتفاقية.

حررت من نسختين مطابقتين هذا اليوم ١٦ من شهر سبتمبر سنة ٢٠١٥ باللغات العربية والايطالية والانجليزية ولكلا النصين حجية متساوية.

في حالة أي اختلاف في التفسير يسرى النص الانجليزي.

ع / حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

سلطان بن سعيد البادي

وزير العدل

ع / حكومة الجمهورية الإيطالية

أندريا أورلاندو

وزير العدل

TRATTATO
DI
ESTRADIZIONE
TRA
IL GOVERNO DELLO STATO DEGLI EMIRATI ARABI UNITI
E
IL GOVERNO DELLA REPUBBLICA ITALIANA

Il Governo dello Stato degli Emirati Arabi Uniti ed il Governo della Repubblica italiana, di seguito denominati le "**Parti**"

Desiderando promuovere un'efficace cooperazione tra i loro due Paesi con l'intento di reprimere la criminalità sulla base del reciproco rispetto della sovranità, dell'uguaglianza e del mutuo vantaggio;

Ritenendo che tale obiettivo può essere conseguito mediante la conclusione di un trattato bilaterale che stabilisca un'azione comune in materia di estradizione,

HANNO CONVENUTO quanto segue:

Articolo 1

Obbligo di estradare

Ciascuna Parte, in conformità alle disposizioni del presente Trattato e su domanda della Parte richiedente, si impegna ad estradare all'altra le persone che si trovano nel suo territorio e che sono ricercate dalla Parte richiedente al fine di dar corso ad un procedimento penale o di eseguire una condanna definitiva a pena detentiva o altro provvedimento restrittivo della libertà personale emessi a loro carico.

Articolo 2

Reati che danno luogo all'estradizione

1. Ai fini del presente Trattato, l'estradizione è concessa quando:

a) la domanda di estradizione è formulata per dare corso ad un procedimento penale e il reato è punibile, ai sensi della legge di entrambe le Parti, con una pena detentiva di almeno un (1) anno;

b) la domanda di estradizione è formulata per eseguire una sentenza definitiva di condanna ad una pena detentiva o altro provvedimento restrittivo della libertà personale, per un reato punibile ai sensi della legge di entrambe le Parti, e al momento della presentazione della domanda la durata della pena o della restrizione ancora da espiare è di almeno sei (6) mesi.

2. Nel determinare se, in conformità al paragrafo 1 del presente articolo, un fatto costituisce reato ai sensi della legge di entrambe le Parti, non rileva la diversa qualificazione o denominazione giuridica.
3. Per reati in materia di tasse e imposte, di dazi e di cambi, l'estradizione non può essere rifiutata soltanto per il motivo che la legge della Parte richiesta non impone lo stesso tipo di tasse e di imposte o non prevede la stessa disciplina in materia di tasse, imposte, dazi e cambi della legge della Parte richiedente.
4. L'estradizione è concessa anche se il reato oggetto della domanda è stato commesso fuori dal territorio della Parte richiedente, purché la legge della Parte richiesta autorizzi il perseguimento di un reato della stessa natura commesso fuori dal suo territorio.
5. Se la domanda di estradizione riguarda due o più reati, ciascuno dei quali costituisce reato ai sensi della legge di entrambe le Parti, e purché uno di essi soddisfi le condizioni previste dai paragrafi 1 e 2 del presente articolo, la Parte richiesta può concedere l'estradizione per tutti quei reati.

Articolo 3

Motivi di rifiuto obbligatori

L'estradizione non è concessa se:

a) il reato per il quale è domandata è un reato di natura politica. Ai fini dell'applicazione delle disposizioni del presente Trattato, i seguenti reati non sono considerati reati politici:

i. per lo Stato degli Emirati Arabi Uniti: aggressione contro il Presidente dello Stato o del suo vice o contro il Capo del governo o un suo familiare, o contro un componente del Consiglio Supremo o un suo familiare;

ii. per la Repubblica italiana: omicidio o ogni altro reato contro la vita, l'integrità fisica o la libertà di un Capo di Stato o di Governo o un suo familiare;

iii. i reati di terrorismo;

iv. ogni altro reato non considerato reato politico da trattati, convenzioni o accordi internazionali di cui entrambe le Parti sono parte;

b) la Parte richiesta ha fondati motivi per ritenere che la domanda di estradizione è avanzata al fine di indagare, perseguire o punire la persona richiesta per motivi di razza, sesso, religione, condizione sociale, nazionalità od opinioni politiche ovvero che la posizione di tale persona nel procedimento penale può essere pregiudicata per uno dei suddetti motivi;

c) il reato per il quale è domandata l'estradizione potrebbe essere punito dalla Parte richiedente con una pena vietata dalla legge della Parte richiesta;

d) quando il reato per il quale è domandata l'estradizione è punibile con la pena di morte secondo la legge della Parte richiedente e non è punibile con la pena di morte secondo la legge della Parte richiesta, la Parte richiesta rifiuta di concedere l'estradizione, salvi i casi in cui la pena capitale non è inflitta nei confronti della persona richiesta ovvero, se è inflitta, la Parte richiedente assume l'impegno di non darvi esecuzione. Se la Parte richiedente accetta l'estradizione alle condizioni indicate dal presente paragrafo, essa è tenuta ad ottemperarvi;

e) la Parte richiesta ha fondati motivi per ritenere che, nella Parte richiedente, la persona richiesta è stata sottoposta, o sarebbe sottoposta, a tortura o ad un trattamento crudele, inumano, degradante, ovvero ad un procedimento che non assicura il rispetto dei diritti fondamentali di difesa;

f) la sentenza della Parte richiedente è stata emessa in contumacia e il condannato non è stato sufficientemente informato del processo o non ha avuto la possibilità di organizzare la sua difesa e non ha avuto, o non avrà, la possibilità di un nuovo processo in sua presenza;

g) per il reato oggetto della domanda di estradizione, la persona richiesta è stata già definitivamente giudicata dalle Autorità competenti della Parte richiesta;

h) il reato oggetto della domanda di estradizione si è prescritto ovvero la pena si è estinta per effetto del decorso del tempo ai sensi della legge della Parte richiedente o di quella della Parte richiesta;

i) il reato oggetto della domanda di estradizione costituisce un reato esclusivamente militare secondo la legge della Parte richiesta;

j) la Parte richiesta ha concesso asilo politico alla persona richiesta;

k) la Parte richiesta ritiene che la concessione dell'estradizione potrebbe compromettere la sua sovranità, sicurezza, ordine pubblico o altri suoi interessi essenziali ovvero determinare conseguenze contrastanti con i principi fondamentali del suo diritto interno.

Articolo 4

Motivi di rifiuto facoltativi

L'estradizione può essere rifiutata in una delle seguenti circostanze:

a) il reato per il quale l'estradizione è richiesta è soggetto alla giurisdizione della Parte richiesta in conformità al suo diritto interno e la persona richiesta è sottoposta, o sarà sottoposta, a procedimento penale dalle Autorità competenti di tale Parte per lo stesso reato per cui l'estradizione è domandata;

b) la Parte richiesta, nel tenere conto della gravità del reato e degli interessi della Parte richiedente, ritiene che l'estradizione non sarebbe compatibile con valutazioni di carattere umanitario alla luce dell'età e delle condizioni di salute.

Articolo 5

Estradizione del cittadino

1. Ciascuna Parte può estradare i suoi cittadini all'altra Parte secondo quanto consentito dal suo diritto interno.
2. Nel caso di rifiuto dell'estradizione e su domanda della Parte richiedente, la Parte richiesta sottopone il caso alle proprie autorità competenti al fine di instaurare un procedimento penale conformemente alla propria legge interna. A tale scopo, la Parte richiedente fornisce alla Parte richiesta documenti e prove relativi al procedimento. La Parte richiedente, se lo domanda, è informata riguardo a ogni attività svolta in tale contesto.

Articolo 6

Autorità centrali

1. Ciascuna parte designa un'Autorità centrale ai fini del attuazione del presente Trattato.
2. Le Autorità centrali sono rispettivamente:

- per lo Stato degli Emirati Arabi Uniti, l'Autorità centrale è il Ministero della giustizia;
- per la Repubblica italiana, l'Autorità centrale è il Ministero della giustizia.

3. Se una Parte cambia la propria Autorità centrale, comunica tale cambiamento all'altra Parte per iscritto e per via diplomatica.

Articolo 7

Presentazione della domanda di estradizione

1. La domanda di estradizione è formulata per iscritto, è inviata per via diplomatica dall'Autorità centrale di una Parte a quella dell'altra Parte e contiene i seguenti documenti e le seguenti informazioni:

a) il nome dell'autorità richiedente;

b) il nome completo della persona della quale è chiesta l'estradizione, informazioni precise sulla sua cittadinanza, luogo di residenza o ubicazione e la

descrizione, se disponibile, del suo aspetto con fotografie, impronte digitali ed altri particolari che consentono di cercarla e identificarla;

c) un'esposizione dei fatti della causa posta a fondamento della domanda di estradizione, specificando con la maggior precisione possibile il tempo e il luogo del fatto perseguibile penalmente, nonché le imputazioni che descrivono il reato;

d) una copia certificata del testo delle disposizioni di legge che qualificano il fatto commesso come reato e che contengono informazioni sulle eventuali pene previste per chi lo commette;

e) una copia certificata del testo delle disposizioni di legge sulla prescrizione prevista;

f) una copia dell'ordinanza applicativa di misure cautelari emessa dall'autorità competente della Parte richiedente in caso di domanda di estradizione ai fini dell'esercizio dell'azione penale;

g) una copia della sentenza di condanna e dell'ordine di esecuzione che indichi la pena inflitta e la pena residua da scontare.

2. Se la domanda di estradizione è presentata ai fini dell'esecuzione di una condanna emessa in contumacia nella Parte richiedente, la Parte richiedente garantisce il diritto alla rinnovazione del giudizio in conformità alla legge applicabile;

3. I documenti per le finalità del presente Trattato sono redatti nella lingua della Parte richiedente e sono accompagnati da una traduzione nella lingua della Parte richiesta o in lingua inglese.

4. Le domande di estradizione e i documenti ad esse allegati, nonché i documenti forniti in risposta a tali domande e le relative traduzioni che recano l'attestazione o il timbro dell'autorità competente o dell'Autorità centrale della Parte trasmittente, non richiedono altra forma di legalizzazione o autentica.

Articolo 8

Informazioni supplementari

1. Se le informazioni fornite dalla Parte richiedente a sostegno della domanda di estradizione non sono sufficienti per consentire alla Parte richiesta di prendere una decisione in applicazione del presente Trattato, quest'ultima Parte può richiedere di fornire le necessarie informazioni supplementari entro quarantacinque (45) giorni.
2. La mancata presentazione delle informazioni supplementari entro il termine di cui al paragrafo 1 del presente articolo equivale a rinuncia alla domanda di estradizione. Tuttavia, alla Parte richiedente non è preclusa la possibilità di avanzare una nuova domanda di estradizione per la stessa persona e per lo stesso reato.

Articolo 9

Decisione

1. La Parte richiesta decide sulla domanda di estradizione in conformità alle procedure previste dal proprio diritto interno e informa prontamente la Parte richiedente della sua decisione.
2. Se la Parte richiesta rifiuta in tutto o in parte la domanda di estradizione, i motivi del rifiuto sono comunicati alla Parte richiedente.

Articolo 10

Principio di specialità

1. La persona estradata in conformità al presente Trattato non può essere perseguita, processata, detenuta per l'esecuzione di una condanna nella Parte richiedente, né può essere sottoposta a qualsiasi altro provvedimento restrittivo della libertà personale per un reato commesso anteriormente alla consegna e diverso da quello che ha dato luogo all'estradizione, salvo che:

a) la persona estradata, dopo aver lasciato il territorio della Parte richiedente, vi fa volontariamente ritorno;

b) la persona estradata non lascia il territorio della Parte richiedente entro quarantacinque (45) giorni da quando ha avuto la possibilità di farlo. Tuttavia, tale periodo non comprende il tempo durante il quale la persona non ha lasciato la Parte richiedente per cause di forza maggiore;

c) la Parte richiesta acconsente all'estradizione; in tale caso, la Parte richiesta, su specifica domanda della Parte richiedente, può prestare il consenso al perseguimento della persona estradata o all'esecuzione di una condanna nei confronti della stessa per un reato diverso da quello per il quale è stata presentata la domanda di estradizione, in conformità alle condizioni e limitazioni stabilite nel presente Trattato. Al riguardo:

1) la Parte richiesta può domandare alla Parte richiedente la trasmissione dei documenti e delle informazioni di cui all'articolo 7;

2) in attesa della decisione sulla domanda avanzata, la persona estradata può essere detenuta dalla Parte richiedente non oltre sessanta (60) giorni dalla trasmissione della domanda stessa, purché ciò sia autorizzato dalla Parte richiedente.

2. Fatto salvo quanto disposto al punto (c) del paragrafo precedente, la Parte richiedente può adottare le misure necessarie, secondo le proprie leggi, per interrompere la prescrizione.

3. Quando la qualificazione giuridica del reato contestato è modificata nel corso del procedimento, la persona estradata può essere perseguita e giudicata per il reato diversamente qualificato, purché anche per tale nuovo reato sia consentita l'estradizione ai sensi del presente Trattato.

Articolo 11

Riestradizione ad una Parte terza

Salvi i casi previsti nei punti (a) e (b) del paragrafo 1 dell'articolo 10, la Parte richiedente non può consegnare a una Parte terza, senza il consenso della Parte richiesta, la persona che le è stata consegnata e che è richiesta dalla Parte terza per reati commessi anteriormente alla consegna. La Parte richiesta può

domandare la produzione dei documenti e delle informazioni di cui all'articolo 7.

Articolo 12

Arresto provvisorio

1. In caso di urgenza, la Parte richiedente può domandare l'arresto provvisorio della persona richiesta in vista della presentazione della domanda di estradizione. La domanda di arresto provvisorio è avanzata per iscritto attraverso le Autorità Centrali ai sensi dell'articolo 6 di questo Trattato, attraverso l'INTERPOL (l'Organizzazione Internazionale di Polizia Criminale) o altri canali convenuti da entrambe le Parti.
2. La domanda di arresto provvisorio contiene le informazioni di cui all'articolo 7, paragrafo 1, del presente Trattato e la manifestazione dell'intenzione di presentare una domanda formale di estradizione. La Parte richiesta può richiedere informazioni supplementari a norma dell'articolo 8.
3. Una volta ricevuta la domanda di arresto provvisorio, la Parte richiesta adotta le misure necessarie per assicurare la custodia della persona richiesta e informa prontamente la Parte richiedente dell'esito della sua domanda.
4. L'arresto provvisorio e le eventuali misure coercitive imposte diventano inefficaci se, entro i quarantacinque (45) giorni successivi all'arresto della persona richiesta, l'Autorità Centrale della Parte richiesta non riceve la formale domanda di estradizione. Su motivata domanda della Parte richiedente, tale termine può essere prorogato di quindici (15) giorni.
5. L'inefficacia dell'arresto provvisorio ai sensi del precedente paragrafo 4 del presente articolo non impedisce l'estradizione della persona richiesta se successivamente la Parte richiesta riceve la formale domanda di estradizione in conformità alle condizioni e alle limitazioni del presente Trattato.

Articolo 13

Domande concorrenti

Se la Parte richiesta riceve dalla Parte richiedente e da una o più Parti terze una domanda di estradizione per la stessa persona, per lo stesso reato o per reati diversi, la Parte richiesta, nel determinare in quale Stato deve essere estradata tale persona, valuta tutte le circostanze del caso, in particolare:

a) se le domande sono state avanzate sulla base di un trattato;

b) la gravità dei reati;

c) il tempo ed il luogo di commissione del reato;

d) la nazionalità e il luogo abituale di residenza della persona richiesta;

e) le rispettive date di presentazione delle domande.

Articolo 14

Consegna della persona

1. Se la Parte richiesta concede l'estradizione, le Parti si accordano prontamente sul tempo, sul luogo e su tutti gli altri aspetti relativi alla consegna della persona richiesta. La Parte richiedente è altresì informata della durata della detenzione a fini estradizionali subita dalla persona richiesta.
2. Il termine per la consegna della persona richiesta è di trenta (30) giorni dalla data in cui la Parte richiedente è informata della concessione dell'estradizione.
3. Se, entro il termine di cui al paragrafo 2 del presente articolo, la Parte richiedente non prende in consegna l'estradando, la Parte richiesta lo pone immediatamente in libertà e può rifiutare una nuova domanda di estradizione avanzata dalla Parte richiedente relativa a tale persona per lo stesso reato, fatto salvo quanto diversamente disposto al paragrafo 4 del presente articolo.
4. Se una delle Parti non consegna o non prende in consegna l'estradando entro il termine convenuto per motivi di forza maggiore, la Parte interessata informa l'altra Parte e insieme concordano una nuova data di consegna. Restano applicabili le disposizioni di cui al paragrafo 3 del presente articolo.
5. Quando l'estradando fugge tornando nella Parte richiesta prima che sia concluso il procedimento penale o sia eseguita la condanna nella Parte

richiedente, tale persona può essere nuovamente estradata sulla base di una nuova domanda di estradizione avanzata dalla Parte richiedente per lo stesso reato. La Parte richiedente non deve presentare i documenti previsti dall'articolo 7 del presente Trattato.

6. Il periodo dalla data dell'arresto fino alla data della consegna trascorso in stato di custodia, compresi gli arresti domiciliari, è computato dalla Parte richiedente agli effetti della custodia cautelare nell'ambito del procedimento penale o della pena da eseguire nelle ipotesi previste dall'articolo 2, paragrafo 1.

Articolo 15

Consegna differita e consegna temporanea

1. Se, nella Parte richiesta, nei confronti della persona richiesta è in corso un procedimento penale o è in corso l'esecuzione della pena per un reato diverso da quello per il quale è domandata l'estradizione, la Parte richiesta, dopo aver deciso di concedere l'estradizione, può differire la consegna fino alla conclusione del procedimento o alla completa esecuzione della condanna. La Parte richiesta informa la Parte richiedente di tale differimento.
2. Tuttavia, su domanda della Parte richiedente, la Parte richiesta può, in conformità al suo diritto interno, consegnare temporaneamente la persona richiesta alla Parte richiedente al fine di consentire lo svolgimento del procedimento penale in corso, concordando i tempi e le modalità della consegna temporanea. La persona consegnata è detenuta durante la sua permanenza nel territorio della Parte richiedente ed è riconsegnata alla Parte richiesta entro il termine convenuto. Tale periodo di detenzione è computato ai fini della pena da eseguire nella Parte richiesta.
3. Oltre al caso previsto dal paragrafo 1 del presente articolo, la consegna può essere differita quando, per le condizioni di salute della persona richiesta, il trasferimento può porre in pericolo la sua vita. A tal fine, è necessario che la Parte richiesta presenti alla Parte richiedente una relazione medica dettagliata emessa da una propria struttura sanitaria pubblica competente.

Articolo 16

Procedura semplificata di estradizione

1. Quando la persona di cui si chiede l'estradizione dichiara di acconsentirvi, l'estradizione può essere concessa sulla base della sola domanda di arresto provvisorio senza che sia necessario presentare i documenti di cui all'articolo 7 del presente Trattato. Tuttavia, la Parte richiesta può richiedere le ulteriori informazioni che ritiene necessarie per concedere l'estradizione.
2. La dichiarazione di consenso della persona richiesta è valida se resa con l'assistenza di un difensore dinanzi ad un'Autorità competente della Parte richiesta, la quale ha l'obbligo di informare la persona richiesta del diritto di avvalersi di un procedimento formale di estradizione, del diritto di avvalersi della protezione conferitagli dal principio di specialità e dell'irrevocabilità della dichiarazione stessa.
3. La dichiarazione è riportata in un processo verbale giudiziario in cui si dà atto che sono state osservate le condizioni per la sua validità.

Articolo 17

Consegna di cose

1. Su domanda della Parte richiedente, la Parte richiesta, in conformità al suo diritto interno, sequestra le cose rinvenute sul suo territorio e che sono nella disponibilità della persona richiesta e, quando è concessa l'estradizione, consegna tali cose alla Parte richiedente. Per le finalità del presente articolo, sono soggette a sequestro e successiva consegna alla Parte richiedente:

a) le cose che sono state utilizzate per commettere il reato o altre cose o strumenti che possono servire quali mezzi di prova;

b) le cose che, provenendo dal reato, sono state trovate nella disponibilità della persona richiesta o sono state rinvenute successivamente.

2. La consegna delle cose di cui al paragrafo 1 del presente articolo è effettuata anche quando l'estradizione, sebbene già concessa, non può aver luogo per la morte, l'irreperibilità o la fuga della persona richiesta.

3. La Parte richiesta, al fine di dare corso a un altro procedimento penale pendente, può differire la consegna delle cose sopra indicate fino alla conclusione di tale procedimento o consegnarle temporaneamente a condizione che la Parte richiedente si impegni a restituirle.
4. La consegna delle cose di cui al presente articolo non pregiudica gli eventuali diritti o interessi legittimi della Parte richiesta o di un terzo rispetto ad esse. In presenza di tali diritti o interessi, la Parte richiedente restituisce alla Parte richiesta, o al terzo, le cose consegnate, senza oneri e appena possibile dopo la conclusione del procedimento.

Articolo 18

Transito

1. Ciascuna Parte può autorizzare il transito attraverso il proprio territorio di una persona consegnata all'altra da uno Stato terzo in conformità alle disposizioni del presente Trattato, sempre che non si oppongano ragioni di ordine pubblico.
2. La Parte che richiede il transito inoltra allo Stato di transito, attraverso le Autorità Centrali ovvero, nei casi più urgenti, attraverso l'Organizzazione Internazionale della Polizia Criminale (INTERPOL), una domanda contenente gli estremi della persona in transito e una breve esposizione dei fatti della causa. La domanda di transito è accompagnata dalla copia del provvedimento che ha concesso l'estradizione.
3. Lo Stato di transito, durante la permanenza sul suo territorio della persona in transito, provvede a tenerla in stato di custodia.
4. Non è richiesta alcuna autorizzazione di transito se è usato il trasporto aereo e non è previsto nessuno scalo nel territorio dello Stato di transito. Se avviene un imprevisto scalo nel territorio di detto Stato, la Parte che ha richiesto il transito ne informa immediatamente lo Stato di transito e quest'ultimo trattiene la persona da far transitare per non oltre 48 ore in attesa dell'arrivo della domanda di transito prevista nel paragrafo 2 del presente articolo.

Articolo 19

Spese

1. La Parte richiesta provvede in ordine a tutte le necessità del procedimento derivante dalla domanda di estradizione e sostiene le relative spese.
2. Sono a carico della Parte richiesta le spese sostenute nel suo territorio per l'arresto della persona richiesta e per il mantenimento in custodia della stessa fino alla sua consegna alla Parte richiedente, nonché le spese relative al sequestro e alla custodia delle cose indicate nell'articolo 17.
3. Se è evidente che la domanda di estradizione potrebbe ingenerare spese eccezionali, le Parti si consultano tra loro per decidere come far fronte alle stesse.
4. Sono a carico della Parte richiedente le spese sostenute per il trasporto alla Parte richiedente della persona estradata e delle cose sequestrate dalla Parte richiesta, nonché le spese del transito di cui all'articolo 18.

Articolo 20

Informazioni successive

La Parte richiedente, su domanda della Parte richiesta, fornisce prontamente alla Parte richiesta informazioni sul procedimento o sull'esecuzione della condanna a carico della persona estradata o informazioni sull'estradizione di tale persona ad uno Stato terzo.

Articolo 21

Compatibilità con altri trattati

Il presente Trattato non impedisce alle Parti di cooperare tra loro in materia di estradizione in conformità ad altri trattati a cui entrambe le Parti hanno aderito.

Articolo 22

Riservatezza

1. Le Parti convengono di mantenere riservate la documentazione e le informazioni utilizzate nella procedura di estradizione e ogni altra

informazione relativa all'estradizione medesima acquisita successivamente alla consegna della persona estradata.

2. Entrambe le Parti si impegnano a rispettare e preservare la riservatezza o segretezza della documentazione e delle informazioni ricevute da o fornite all'altra Parte, quando vi è una domanda esplicita in tal senso della Parte interessata.

Articolo 23

Composizione delle controversie

Ogni controversia derivante dall'interpretazione o dall'applicazione del presente Trattato è risolta mediante consultazione per via diplomatica.

Articolo 24

Ratifica, entrata in vigore, modifiche e cessazione

1. Il presente Trattato è soggetto a ratifica con scambio degli strumenti di ratifica.
2. Il presente Trattato entra in vigore a decorrere dal trentesimo (30°) giorno successivo alla data di scambio degli strumenti di ratifica.
3. Il presente Trattato può essere modificato di comune accordo tra le Parti e a tal fine si applicano le disposizioni del presente articolo.
4. Ciascuna Parte può far cessare il presente Trattato in ogni momento previa comunicazione scritta per via diplomatica. La cessazione ha effetto a decorrere da sei (6) mesi successivi alla data della comunicazione. Tuttavia, i procedimenti già iniziati prima della comunicazione continuano ad essere regolati dal presente Trattato fino alla loro conclusione.
5. Il presente Trattato si applica alle domande presentate successivamente alla sua entrata in vigore, anche se i relativi reati sono stati commessi prima della sua entrata in vigore.

IN FEDE DI CHE, i sottoscritti, debitamente autorizzati dai loro rispettivi Governi, hanno firmato il presente Trattato in due originali, nelle lingue araba,

italiana e inglese, tutti i testi facenti ugualmente fede. In caso di divergenza di interpretazione, prevarrà il testo in lingua inglese.

FATTO ad Abu Dhabi addì 16 del mese di settembre 2015.

PER IL GOVERNO DELLO STATO DEGLI EMIRATI ARABI UNITI

Sultan bin Saeed Al Badi
Ministro della Giustizia

PER IL GOVERNO DELLA REPUBBLICA ITALIANA

Andrea Orlando
Ministro della Giustizia

TREATY
ON
THE EXTRADITION
BETWEEN
THE GOVERNMENT OF THE STATE OF THE UNITED ARAB EMIRATES
AND
THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF ITALY

The Government of the State of the United Arab Emirates and the Government of Republic of Italy hereinafter referred to as the **"Parties"**,

Desiring to promote an effective judicial cooperation between their two Countries with the intent of preventing crime on the basis of mutual respect for sovereignty, equality and mutual benefit,

Considering that this purpose may be achieved by the conclusion of a bilateral treaty establishing a joint action in extradition matters,

HAVE AGREED as follows:

Article 1
Obligation to extradite

Each Party, in compliance with the provisions of this Treaty and upon request of the Requesting Party, undertakes to extradite to the other Party any person who is on its territory and is wanted by the Requesting Party for the purpose of carrying out criminal proceedings or executing a final custodial sentence or any other measure restrictive of personal liberty issued against such person.

Article 2
Extraditable offences

1. For the purposes of this Treaty, extradition shall be granted when:
   a. the request for extradition is made to carry out criminal proceedings and the offence is punishable, pursuant to the laws of both Parties, with a custodial sentence of at least one (1) year;
   b. the request for extradition is made for executing an enforceable custodial judgment or any other measure restricting personal liberty for an offence punishable pursuant to the laws of both Parties and, at

the moment of submission of the request, the length of sentence or restriction still to be served is of at least six (6) months.

2. When determining whether, in compliance with paragraph 1 of this Article, an act constitutes an offence pursuant to the laws of both Parties, it shall not matter whether the laws in both Parties place the act within the same category of offence or describe the offence by the same terminology.
3. In respect of offences relevant to taxes and duties, customs duties and foreign exchange, extradition shall not be refused only on the ground that the laws of the Requested Party do not impose the same kind of taxes and duties or do not contain the same type of provisions in connection with taxes, duties, customs duties and foreign exchange as the laws of the Requesting Party.
4. Extradition shall be granted also if the offence for which it is requested was committed outside of the territory of the Requesting Party, provided that the laws of the Requested Party allow the prosecution of an offence of the same nature committed outside of its territory.
5. If the request for extradition concerns two or more offences, each of which constitutes an offence pursuant to the laws of both Parties, and provided that one of them fulfils the conditions provided for in paragraphs 1 and 2 of this Article, the Requested Party may grant extradition for all of those offences.

Article 3

Mandatory grounds for refusal

Extradition shall not be granted if:

a. the offence for which it is requested is an offence of a political nature. In the application of the provisions of this Treaty the following offences shall not be considered as political offences:
   i. For the State of the United Arab Emirates: assault against the President of the State or his Deputy or Head of the Government or any Member of their families, or any Member of the Supreme Council or any member of his family;
   ii. For the Republic of Italy: homicide or any other offence against the life, physical integrity or freedom of a Head of State or Government or any member of his family;
   iii. terrorist offences;
   iv. any other offence not considered as a political offence under any international treaty, convention or agreement to which both Parties are parties;

b. the Requested Party has substantial grounds for believing that the request for extradition has been made for the purpose of prosecuting or punishing the person sought for reasons of race, sex, religion, social condition, nationality or political opinion, or that person's position in the criminal proceedings may be prejudiced for any of those reasons;
c. the offence for which extradition is requested could be punished by the Requesting Party with a punishment prohibited by the laws of the Requested Party;
d. when the offence for which extradition is sought is punishable by death under the laws of the Requesting Party and is not punishable by death under the laws of the Requested Party, the Requested Party shall refuse to grant extradition unless capital punishment is not imposed on the requested person or, if imposed, the Requesting Party undertakes that it will not be enforced. If the Requesting Party accepts extradition under the conditions of this paragraph it shall comply with such conditions;
e. the Requested Party has substantial grounds for believing that the person whose extradition is requested has been or would be subjected in the Requesting Party to torture or cruel, inhuman or degrading treatment, to proceedings which do not ensure the respect of basic defence rights;
f. the judgment of the Requesting Party has been rendered *in absentia* and the convicted person has not had sufficient notice of the trial or he is not given the opportunity to arrange for his or her defense and has not had or will not have the opportunity to have the case retried in his/her presence;
g. in respect of the offence for which extradition is requested, the person sought has already been tried with a final judgment by the competent Authorities of the Requested Party;
h. the offence for which extradition is requested has become statute-barred and the penalty is extinguished as a result of the lapse of time according to the law of the Requesting Party or the Requested Party;
i. the offence for which extradition is requested constitutes solely a military offence under the laws of the Requested Party;
j. the Requested Party has granted political asylum to the person sought;
k. the Requested Party deems that granting extradition could jeopardize its sovereignty, security, public order or other essential interests of the Party or cause effects in contrast with the fundamental principles of its domestic law.

Article 4

Optional grounds for refusal

Extradition may be refused in any of the following circumstances:

a) the offence for which extradition is requested is subject to the jurisdiction of the Requested Party in accordance with its domestic law and the person sought is being prosecuted or is going to be prosecuted by the competent Authorities of that Party for the same offence for which extradition is requested;

b) the Requested Party, while taking into consideration the seriousness of the offence and interests of the Requesting Party, considers that the extradition would not be compatible with humanitarian considerations in view of the age and health conditions.

Article 5

Extradition of Nationals

1. Each Party may extradite its nationals to the other Party as permitted by its domestic law.
2. In case of refusal of the extradition, the Requested Party shall, at the request of the Requesting Party, submit the case to its competent authority for the purpose of institution of criminal proceedings in accordance with its national law. For this purpose, the Requesting Party shall provide the Requested Party with documents and evidences relating to the case. The Requesting Party shall be notified of any action taken in this respect, upon its request.

Article 6

Central Authorities

1. Each Party shall designate a Central Authority for the purpose of the implementation of this Treaty.
2. The respective Central Authorities are:
   - For the State of the United Arab Emirates, the Central Authority is the Ministry of Justice.
   - For the Republic of Italy the Central Authority is the Ministry of Justice.
3. In case any Party changes its Central Authority, it shall notify in writing the other Party of such change, through diplomatic channels.

Article 7

Submission of the request for extradition

1. Any request for extradition shall be made in writing, sent by the Central Authority of either Party to the Central Authority of the other Party through diplomatic channels, and shall include the following documents and information:

a) name of the requesting authority;
b) full name of the person sought for extradition, details of his/her citizenship, place of residence or location and description, if available, of his/her appearance with photos, fingerprints and any other details, enabling to search for and identify such person;
c) statement of the facts of the case, which is a ground for such request for extradition, specifying more exactly the time and place of the criminally punishable act and a legal statement describing the offence;
d) a certified copy of the text or texts of any provisions of any law, which qualify committed acts as offences and contain information of any punishments prescribed for committing them;
e) a certified copy of the text of any provisions of any law, relating to the applicable limitation period;
f) a copy of a warrant of arrest issued by a competent authority of the Requesting Party in case of extradition request for prosecution;
g) a copy of the judgment and a sentence enforcement order including the sentence imposed and the remainder of sentence to be served;

2. If the request for extradition is for executing a sentence rendered in absentia in the Requesting Party, the Requesting Party shall guarantee the right for retrial in accordance with applicable legislation.
3. Any documents for the purposes of this Treaty shall be drawn up in the language of the Requesting Party and shall be accompanied by a translation into the language of the Requested Party or into the English language.
4. Any requests for extradition and all documents attached thereto, any documents furnished in response to such request, as well as translations thereof which are sealed by a competent or Central Authority of the sending Party, require no legalization or authentication in any other manner.

Article 8

Additional information

1. If the information provided by the Requesting Party in support of a request for extradition is not sufficient to enable the Requested Party to reach a decision under this Treaty, such latter Party may request that the necessary additional information be submitted within forty-five (45) days.
2. Failure to submit the additional information within the time limit indicated in paragraph 1 of this Article amounts to renouncing the request for extradition. However, the Requesting Party shall not be precluded

from making a new request for extradition of the same person and for the same offence.

Article 9

Decision

1. The Requested Party shall decide on the request for extradition in compliance with the procedures provided for in its domestic law and shall inform promptly the Requesting Party of its decision.
2. If the Requested Party refuses the whole or any part of the request for extradition, the reasons for refusal shall be notified to the Requesting Party.

Article 10

Rule of speciality

1. The person extradited in compliance with this Treaty shall not be prosecuted, tried, detained for the purpose of executing a sentence in the Requesting Party, nor subjected to any other measure restricting personal liberty, for any offence committed before being surrendered and different from the one for which extradition is granted, unless:
   a) the person extradited, after having left the territory of the Requesting Party, voluntarily returns to it;
   b) the person extradited does not leave the territory of the Requesting Party within forty-five days (45) after having had the opportunity to do so. However, such period of time shall not include the time during which said person fails to leave the Requesting Party for reasons beyond his/her control;
   c) the Requested Party consents to the extradition; in this case, the Requested Party, upon specific request by the Requesting Party, may agree to prosecute the person extradited or execute a sentence against him/her for an offence different from that for which the request for extradition has been made, in compliance with the conditions and restrictions set by this Treaty. In this respect:
   (1) The Requested Party may ask the Requesting Party to transmit the documents and information indicated in Article 7;
   (2) While awaiting the decision on the request made, the person extradited may be kept in detention by the Requesting Party for a maximum of sixty (60) days after the transmission of the request, provided that this is authorised by the Requesting Party.
2. Except as provided for in letter (c) of the paragraph above, the Requesting Party may adopt any measure necessary, under its laws, to interrupt the period of limitation.

3. When the legal classification of the offence charged is modified during the proceedings, the person extradited may be prosecuted and tried for the offence differently denominated, provided that extradition is permitted under this Treaty also for this new offence.

Article 11

Re-extradition to a Third Party

Except in the cases provided for in paragraph 1, letters a) and b) of Article 10, the Requesting Party cannot surrender to a third Party, without the consent of the Requested Party, the person that has been surrendered to it and is requested by the third Party for offences committed before such surrender. The Requested Party may ask for the submission of the documents and information indicated in Article 7.

Article 12

Provisional arrest

1. In case of urgency, the Requesting Party may ask for the provisional arrest of the person sought in view of presenting the request for extradition. The request for provisional arrest shall be made in writing through the Central Authorities designated pursuant to Article 6 of this Treaty, the International Criminal Police Organization (INTERPOL) or other channels agreed upon by both Parties.
2. The request for provisional arrest shall contain the information indicated in Article 7, paragraph 1, of this Treaty and the indication of the intention to submit a formal request for extradition. The Requested Party may ask for additional information pursuant to Article 8.
3. Once the request for provisional arrest is received, the Requested Party shall take the measures necessary to ensure the custody of the person sought and shall inform promptly the Requesting Party of the outcome of its request.
4. Provisional arrest and any coercive measure that might have been imposed become ineffective if, within forty-five (45) days after the arrest of the person sought, the Central Authority of the Requested Party does not receive the formal request for extradition. Upon a motivated request by the Requesting Party, such time limit may be extended by fifteen (15) days.
5. A provisional arrest ineffective pursuant to paragraph 4 of this Article shall not prejudice the extradition of the person sought if the Requested Party subsequently receives the formal request for extradition in compliance with the conditions and restrictions of this Treaty.

Article 13

Concurrent requests

If the Requested Party receives from the Requesting Party and from one or more third States a request for extradition of the same person, for the same offence or for different offences, the Requested Party, in determining to which State the person is to be extradited, shall consider all the relevant circumstances, in particular:

a) whether the requests were made pursuant to a treaty;
b) the seriousness of the different offences;
c) the time and place of commission of the offence;
d) the nationality and the usual place of residence of the person sought;
e) the respective dates of submission of the requests.

Article 14

Surrender of the person

1. If the Requested Party grants the extradition, the Parties shall agree promptly on the time, place and any other relevant matter relating to the surrender of the person sought. The Requesting Party shall also be informed of the length of the detention suffered for extradition purposes by the person sought.
2. The time limit for surrendering the person sought shall be thirty (30) days from the date on which the Requesting Party is informed that the extradition has been granted.
3. If, within the time limit indicated in paragraph 2 of this Article, the Requesting Party does not take over the person to be extradited, the Requested Party shall immediately release him from custody and may refuse a new request for extradition made by the Requesting Party for that person for the same offence, except as otherwise provided for in paragraph 4 of this Article.
4. If one of the Parties fails to surrender or take over the person to be extradited within the agreed time limit for reasons beyond its control, the Party concerned shall inform the other Party and they shall agree together upon a new date for surrender. The provisions indicated in paragraph 3 of this Article shall continue to apply.
5. When the person to be extradited escapes back to the Requested Party before the criminal proceedings are concluded or the sentence is served in the Requesting Party, that person may be extradited again upon a new request for extradition made by the Requesting Party for the same offence. The Requesting Party does not need to submit the documents provided for in Article 7 of this Treaty.

6. The time spent in custody, even under house-arrest, between the date of arrest and the date of surrender, shall be counted by the Requesting Party for the purposes of pre-trial custody within the criminal proceedings or of the sentence to be served in the cases provided for in Article 2, paragraph 1.

Article 15

Postponed surrender and temporary surrender

1. If the person sought is being prosecuted or is serving a sentence in the Requested Party for an offence other than that for which extradition is requested, the Requested Party may, after having decided to grant extradition, postpone the surrender until the conclusion of the criminal proceedings or the completion of the execution of the sentence. The Requested Party shall inform the Requesting Party of such postponement.
2. However, upon request of the Requesting Party, the Requested Party may, in compliance with its domestic law, temporarily surrender the person sought to the Requesting Party in order to enable it to carry out of the ongoing criminal proceedings, agreeing together upon the time and modalities of such temporary surrender. The person so surrendered shall be kept in detention while staying in the territory of the Requesting Party and shall be returned to the Requested Party within the agreed time. The time spent in detention shall be calculated for the purposes of the sentence to be served in the Requested Party.
3. In addition to the case provided for in paragraph 1 of this Article, surrender may be postponed when the transfer, due to the health condition of the person sought, may endanger his/her life. To this end it is necessary that the Requested Party submit to the Requesting Party a detailed medical report made by one of its competent public health institutions.

Article 16

Simplified extradition procedure

1. When the person whose extradition is requested declares to agree to it, extradition may be granted on the sole basis of the request for provisional arrest without it being necessary to submit the documents indicated in Article 7 of this Treaty. However, the Requested Party may request any further information it deems necessary to grant the extradition.
2. The declaration of consent by the person sought shall be valid if made, with the assistance of a defence counsel, before a competent Authority of the Requested Party, who has the obligation to inform the person sought of the right to avail itself of a formal extradition procedure, of the right to

avail itself of the protection conferred by the principle of speciality and of the irrevocability of such declaration.

3. The declaration shall be reported in a legal record in which it is acknowledged that the conditions for its being valid have been complied with.

Article 17

Surrender of items

1. Upon request of the Requesting Party, the Requested Party shall, in compliance with its domestic law, seize the items found on its territory and which the person sought has at his disposal and, when extradition is granted, shall surrender those items to the Requesting Party. For the purposes of this Article the following items are subject to seizure and subsequent surrender to the Requesting Party:
   a) the items used to commit the offence or any other item or instrumentality that may serve as evidence;
   b) the items that, deriving from the offence, have been found to at the disposal of the person sought or have been discovered later.
2. The surrender of any of the items indicated in paragraph 1 of this Article shall be made even when extradition, although already granted, cannot be effected due to the death, disappearance or escape of the person sought.
3. The Requested Party may, for the purpose of carrying out any other pending criminal proceedings, postpone the surrender of the above-mentioned items until the conclusion of such proceedings or temporarily surrender them on condition that the Requesting Party undertakes to return them.
4. The surrender of the items indicated in this Article shall not prejudice any legitimate rights or interests over those items of the Requested Party or any third party. Where these rights or interests exist, the Requesting Party shall return free of charge to the Requested Party or third party the surrendered items, as soon as possible after the conclusion of the proceedings.

Article 18

Transit

1. Each Party may authorise transit through its territory of a person surrendered to the other Party by a third State in compliance with the provisions of this Treaty, unless reasons of public interest prevent it.
2. The Party requesting the transit shall submit to the State of transit, through the Central Authorities, or in particularly urgent cases through the International Criminal Police Organization (INTERPOL), a request containing the personal details of the person in transit and a concise

statement of the facts of the case. The request for transit shall be accompanied by a copy of the document granting the extradition.

3. The State of transit shall hold in custody the person in transit while said person is on its territory.
4. No authorisation for transit shall be required when air transportation is used and no landing is scheduled on the territory of the State of transit. If an unscheduled landing occurs in the territory of the aforementioned State, the Party requesting transit shall immediately inform the State of transit and the latter shall hold the person to be transported for a maximum of 48 hours awaiting to receive the request for transit provided for in paragraph 2 of this Article.

Article 19

Expenses

1. The Requested Party shall take all the necessary measures relevant to the procedure originated by the request for extradition and bear the relevant expenses.

2. The Requested Party shall bear the expenses incurred in its territory in arresting the person sought and maintaining said person in custody until the surrender to the Requesting Party, as well as the expenses associated with the seizure and keeping of the items referred to in Article 17.

3. If it is apparent that exceptional expenses may be incurred as a result of a request for extradition, the Parties shall consult with a view to deciding how those expenses will be met.

4. The Requesting Party shall bear the expenses incurred in transporting the person extradited and any item seized from the Requested Party to the Requesting Party, as well as the expenses of the transit indicated in Article 18.

Article 20

Subsequent information

The Requesting Party, upon request by the Requested Party, shall provide promptly to the Requested Party information on the proceedings or execution of the sentence imposed on the person extradited or information on the extradition of said person to a third Party.

Article 21

Compatibility with other treaties

This Treaty shall not prevent the Parties from cooperating with one another on extradition in compliance with other treaties which both Parties have adhered to.

Article 22

Confidentiality

1. The Parties agree to keep the documents confidential and any information used in the extradition procedure, as well as any other information relevant to that extradition and acquired after the surrender of the person extradited.

2. Both Parties undertake to respect and maintain the confidentiality or secrecy of the documents or information received from or given to the other Party when there is an explicit request to do so by the Party concerned.

Article 23

Settlement of disputes

Any dispute arising from the interpretation or application of this Treaty shall be settled by consultation through diplomatic channels.

Article 24

Ratification, entry into force, amendment and termination

1. This Treaty is subject to ratification, the instruments of ratification shall be exchanged.

2. This Treaty shall enter into force on the thirtieth (30) day after the date of the exchange of the instruments of ratification.

3. This Treaty may be amended by mutual consent of the Parties and the provisions of this Article shall be applied thereof.

4. Either Party may terminate this Treaty by notice in writing through diplomatic channels at any time. Termination shall take effect six (6) months after the date on which the notice is given. However, proceedings already commenced before notification shall continue to be governed by this Treaty until conclusion therein.

5. This Treaty shall apply to any request submitted after its entry into force, even if the relevant offences were committed before its entry into force.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned, being duly authorized by their respective Governments, have signed this Treaty in two original texts, in the Arabic, Italian and English languages, all texts being equally authentic. If there is any divergence of interpretation, the English text shall prevail.

DONE at Abu Dhabi this 16th day of September 2015

FOR THE GOVERNMENT OF THE STATE OF THE UNITED ARAB EMIRATES

Sultan bin Saeed Al Badi
Minister of Justice

FOR THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF ITALY

Andrea Orlando
Minister of Justice